الأمم المتَّحدة تحدِّد نيسان موعداً لاختيار مفوضيَّة الانتخابات

بغداد تخسر دورة ثانية للأقضية والنواحي.. والعبودي: جاهزون لأي استفتاء ولن يكون هناك فراغ

أعلنت بعثة الأمم المتحدة في العراق، أمس، أن هيئة المفوضين الجديدة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق سيتم اختيارها بحلول نيسان من العام المقبل ٢٠١٢، في حين أكدت أن مجلس النواب العراقي قدم طلباً لها للمشاركة في اختيار أعضاء الهيئة، وأشار إلى أن الشفافية والمهنية هي من ضرورات العملية الانتخابية المقبلة في العراق،

□ بغداد / إياس حسام الساموك

وقال رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الدولي في السادس من كانون الأول الحالي، إن "هيئة المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق سيتم تشكيلها بحلول شهر نيسان من العام ٢٠١٢، من أجل إضفاء النزاهة والشرعية على الانتخابات المقبلة"، مؤكدا أن "الشفافية والمهنية هي من ضرورات العمليات الانتخابية المقبلة في العراق".

وأضاف كوبلر أن "مجلس النواب العراقي قدم طلبا رسميا إلى بعثة الأمم المتحدة للعب دور استثنائي في عملية اختيار أعضاء هيئة المفوضين الجديدة"، مؤكدا على ضرورة "تشكيل تلك الهيئة كون العراق لديه جدول مزدحم من العمليات الانتخابية كمجالس المحافظات وانتخابات إقليم كردستان".

وكان التحالف الكردستاني قد أعلن في الـ٢١ من تشرين الثاني الماضي، عن اختيار النائب عن الائتلاف الوطني علي العلاق رئيساً للجنة اختيار مجلس المفوضين لمفوضية الانتخابات،

وصوت مجلس النواب العراقي، في الـ٢٨ من تموز الماضي، بالرفض على عزل رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فيما أكد مصدر برلماني أن ٩٤ نائباً فقط من أصل ٢٤٥ حضروا الجلسة صوتوا إيجاباً على المقترح.

واستكمل مجلس النواب، في الـ٣٠ من حزيران الماضي، استجواب رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري، بعد استجوابه في (٢ أيار ٢٠١١)، فيما أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي عدم قناعة رئاسة البرلمان العراقي وجميع أعضائه بأجوبة الأخير على الأسئلة، لافتاً إلى بروز خروق إدارية كثيرة فيها.

رئيس اللجنة منصور التميمي ذكر أنه "بات بحكم المؤكد عدم إجراء انتخابات الأقضية والنواحي لهذه لدورة والتي كان من المفترض إقامتها بعد ستة أشهر من انتخابات مجالس المحافظات، ووفقا للتوقيتات التي أعلنتها الأمم المتحدة ومقارنة بحاجة المفوضية إلى ستة أشهر لإجراء أي انتخابات فإن انتخابات الأقضية لن تجرى ومن الممكن إقامتها مع مجالس المحافظات في العام المقبل وبالتالي فإن العراق خسر دورتين للأقضية والنواحي ،تلك التي كان من المفترض إقامتها عام ٢٠٠٥ والأخرى في ٢٠٠٨".

وأعرب التميمي عن تفاؤله بإمكانية اختيار مجلس المفوضية في وقت قصير وقال إنه لا يحتاج سوى بعض المسائل الإجرائية، مستبعدا أن تعمد أي كتلة سياسية تعطيله، معللا بـ "أن الجميع يرغب بإجراء انتخابات مجالس المحافظات"

النائبة عن التيار الصدري زينب السهلاني رجحت أن تتأخر تسمية مجلس المفوضية، إلى ما بعد المدة المقررة في نيسان،

وقالت السهلاني في تصريح لـ(المدى)، "من المتوقع أن تحدث خلافات على الشخصيات المرشحة إلى مجلس المفوضين، الأمر الذي قد يؤخر اختيارهم إلى ما بعد المدة المحددة من قبل الأمم المتحدة".

وبالرغم من ذلك، فإن السهلاني أبدت تفاؤلها بإمكانية إنجاز انتخابات مجالس المحافظة والتي من المؤمل إجراؤها في العام المقبل وقالت "أصبحت لدينا القدرة الكافية في التحضر لمثل هكذا استحقاقات، وبالتالي من الممكن أن نجري انتخابات المحافظات قبل نهاية العام وإن تأخر مجلس المفوضين قليلا".

وفيما يتعلق بالاعتراضات التي أبداها البعض على اللجنة النيابية المكلفة باختيار مجلس المفوضين قالت السهلاني "لا أهمية لما يقولونه، فاللجنة تم تشكيلها وفق اختيارات زعماء الكتل والذين يمثلون النواب كافة".

بدورها لم تعط مفوضية الانتخابات أهمية لاحتمال تأخر اختيار المفوضية وتمديد انتخابات مجالس المحافظات، مؤكدة قدرتها وفق القانون على إجراء أي استفتاء أو عملية انتخابات شرط توفير الأجواء القانونية لها،

رئيس الدائرة الانتخابية قاسم العبودي قال "نحن مستمرون بالعمل بغض النظر عن تأخر اختيار المجلس الجديد، وسوف نسلم لهم ما توصلنا إليه من استعدادات حين يتم تشكيل المجلس"،

وشدد "على أن العمل جارٍ لاستكمال كامل الاستعدادات لانتخابات الأقضية والنواحي وانتخابات كردستان"، موضحا في تصريح لـ(المدى)، أمس "في حال تأخر اختيار مجلس المفوضين فنحن مستعدون لإجراء أي استحقاقات انتخابية قادمة على أن تتوفر المُناخات القانونية لها"،

يشار إلى أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تشكلت بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة برقم ٩٢ في (٣١/ ٥/ ٢٠٠٤)، لتكون حصراً، السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق، والمفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وهي تابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون، سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تكن للقوى السياسية العراقية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية، بخلاف أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب.

كتابة على الحيطان

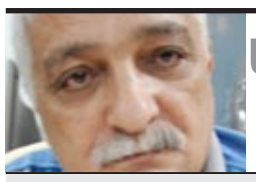

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

أبشروا أهل البصرة !

أبشروا أهل البصرة الكرام .. فبعد أن أتمت الحكومة لكم كل احتياجات الحياة اليومية والمستقبلية ، من الكهرباء والماء النقي وأبنية مدرسية ومستشفيات وجامعات تقدم كل أشكال مناهج التطور في العالم ، والآن كما تعلمون نسي الناس مشكلة اسمها البطالة ، أما قضية السكن فاصبحت جزءا من الماضي البغيض ، حتى يقال ان الشاب في البصرة الذي يتزوج حديثا يذهب الى مجلس المحافظة ويستلم دارا مستقلة ليؤسس حياته الجديدة عليها ، مناطق واحياء البصرة تلهث من النظافة باختفاء تلال النفايات من الازقة والشوارع العامة ، اطمأن الناس في المحافظة على مستقبلهم ومستقبل أطفالهم ولم يعد يشغل بالهم اي هم من الهموم الصغيرة التي تنغص تفاصيل حياتهم اليومية ، الحياة في البصرة تمام التمام بشهادة الأعداء قبل الاصدقاء ، اما الوضع الامني فان أحدا لم يعد يسمع أصوات الانفجارات وانتهت الى الأبد عصابات الجريمة المنظمة ويستطيع البصراوي اليوم ان يأتي الى بغداد دون حتى ان يغلق باب داره فالحياة آمنة باستثناء...!!

كل هذه الانجازات حصلت بسبب الجهود الاستثنائية لموظفي الدولة الكبار الذين وصلوا ليلهم بنهارهم طيلة السنوات الماضية ولم يغمض لهم جفن من اجلكم ياأهل البصرة الكرام ، لذلك أصبح لهم حق مكتسبٌ في أن يريحوا أرواحهم المرهقة واجسادهم المنهكة من عناء رحلة الانجازات الشاقة هذه لذلك ارتأت امانة مجلس لوزراء مكافأة هذا الجهد وتخصيص القصور الرئاسية في البصرة وتحويلها الى دور استراحة لهم ولضيوفهم الكرام ، وخصوصا الضيوف ، لكي يتباهى السادة المسؤولين أمام ضيوفهم بمنجزاتهم التي لايشق لها غبار !! وبطبيعة الحال لايحلو السهر والتسامر والراحة واطمئنان النفوس الا على ذكريات السيد الرئيس ! فمن هنا مر وفي هذا المسبح استعرض طاقاته الخرافية في عبور المسابح ، في هذه الغرفة كان يتناول عشاءه الفريد ، وربما في خلوة ما يحاول بعض المسؤولين التشبه بمشية الرئيس الديكية وهو يرفع سيكاره الكوبي الى اقصى زاوية من فمه !

عيب ... بكل المقاييس ان يكون لنا مجلس وزراء لاينظر الى كل الخراب الذي يحل في البلاد ويضيع وقته الثمين في البحث عن امتيازات جديدة لكبار المسؤولين ، وعلى ما أظن من رتبة وزير فما فوق ، مجلس وزراء يضرب عرض الحائط كل الدعوات الشعبية الداعية لتحويل هذه القصور الى متنزهات ومتاحف وأندية ترفيهية ، والسبب واضح وبسيط وصريح وهو أن مجلسنا الكريم ربما يعتقد ان أهالي البصرة لايستحقون أن تكون في محافظتهم مرافق تخفف، ولو من باب الاحتيال على الواقع ، وترفع عن كاهلهم مَآسي الحياة التي يعانون منها في تفاصيل تفاصيل حياتهم.

البصرة التي يشرب أهلها الماء الملوث والمالح معا ..

البصرة التي حملت كل اعباء حروب العبث على اكتافها ..

البصرة المخنوقة برزقها وبحريتها ومستقبلها ..

البصرة التي نزفت دما قبل ايام عديدة بسبب تفجير ارهابي..

هذه البصرة لم تعد بحاجة الا الى ان يكون لمسؤولي الحكومة قصور ضيافة على الطريقة الصدامية !!

شكرا لأمانة مجلس الوزراء النائحة بحمل هموم الشعب بكل وطنية وروح مواطنة ..ودعوة لأهالي البصرة الى الوقوف امام المشاريع الاستفزازية التي يقدمها للناس مسؤولون دون دم !!

اعلام

◆ شرشاب: يجب الاستفادة من مبادرة طالباني

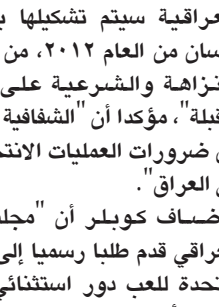

شدد النائب عن ائتلاف دولة القانون عادل فهد شرشاب على ضرورة تنسيق المواقف السياسية بين قادة الكتل وإيجاد حلول للخلافات الحالية مع بداية مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي. قال شرشاب أمس: مع نهاية مرحلة الانسحاب الأميركي يتطلب من قادة الكتل السياسية أن تسعى لتنسيق المواقف وتوحيد الرؤى بينهم لاستمرار العملية السياسية والاستفادة من مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني لحل الأزمة الحالية".

◆ الساري: الحكومة ستمضي دون وزارات أمنية

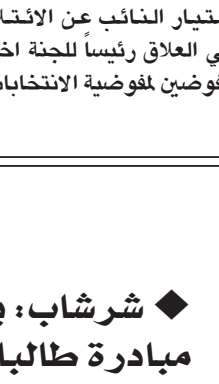

أكد النائب عن التحالف الوطني فالح الساري أن العراق سيمضي دورته الحكومية من دون تسمية مرشحي الوزارات الأمنية. وقال ساري: إن الحديث عن تسمية مرشحي الوزارات الأمنية، مل الشعب العراقي منه، بسبب وجود مماطلة قوية وتمسك غريب من قبل بعض السياسيين بعدم تسمية مرشحي الوزارات الأمنية، موضحا: إن البعض يعتقد أن تسمية الوزراء قد تسحب الصلاحيات والمهام الأمنية من المكلف به حالياً.

◆ الدهلكي: العراقية قدَّمت تنازلات كثيرة

قال النائب عن العراقية رعد الدهلكي : إن قائمته قدمت الكثير من التنازلات ومنها الاستحقاق الانتخابي ومجلس السياسيات الاستراتيجة، مؤكداً أن الساحة السياسية تشهد الكثير من الأزمات،

وشدد على أن قائمته تريد تنفيذ ما تبقى من اتفاقية أربيل، ولا تبحث عن المناصب أو تخلق الأزمات لإضعاف الحكومة أو غيرها، معتبراً الاتفاقية العمود الفقري لحكومة الشراكة الوطنية التي شارك فيها الجميع.

قبل انسحابهم .. على الأميركان حماية سكَّان أشرف

إن قضية معسكر أشرف، الذي يضم ٣٤٠٠ من أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في العراق ، قد تجاوزت خطوط الأحزاب في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و الاتحاد الأوروبي إذ أن الديمقراطيين و الليبراليين يدعمون الدفاع عن هذه المجموعة المعارضة التي جرت بشأنها نقاشات حامية ، و قد وضعت الحكومة العراقية نهاية عام ٢٠١١ كآخر موعد لغلق المعسكر ، و لهذا ستكون هذه القضية بلا شك موضوعا لنقاش جاد عند وصول رئيس الوزراء نوري المالكي إلى واشنطن في الأسبوع القادم.

□ عن نيويورك تايمز

مع تمسك الحكومة العراقية بقرارها في إغلاق المعسكر في نهاية هذا العام و نقل سكانه بالقوة إلى مناطق أخرى داخل العراق، فقد ازداد الاستنكار الدولي لهذا القرار، و مع عرض الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على السلطات العراقية فرصة جيدة لإنهاء هذه الأزمة بطريقة سلمية ، فإن رفض الحكومة العراقية لهذه الفرصة يوحي بخطة مبيتة لغلق المعسكر نهاية كانون الأول الجاري ، خطة مستندة إلى هجومين سابقين شنتهما القوات الحكومية وتوغلت داخل المعسكر، مما يعني قتل العديد من المقيمين في المعسكر و جرح المئات منهم ، في تطور غير متوقع ، فإن الإغلاق المفترض للمعسكر سيتزامن مع انسحاب القوات الأميركية كافة من العراق، كثيرون يرون أن عدم الاهتمام الذي أبدته الحكومة العراقية يعتبر دليلا على نفوذ النظام الإيراني المتنامي في العراق ، حيث من المعتقد أن النظام الإيراني كان منذ زمن يدفع باتجاه إنهاء الوجود الأميركي داخل العراق ، لقد نجحت الضغوط الإيرانية الخفية على المالكي .

اليوم و مع استعداد القوات الأميركية للرحيل، على إدارة الرئيس أوباما النظر إلى قضية معسكر أشرف على أنها الفرصة الأخيرة للتمسك بالقيم التي دخلت الولايات المتحدة العراق من أجلها، وعدم ترك أفراد هذه المجموعة من المدنيين يقعون بين أيدي حكومة عراقية تنوي تدميرهم ،أما بالنسبة للسلطات الأميركية، فإن التغافل عن هذه المجزرة المؤكدة سيكون مخزيا و معيبا، لأنها قدمت ضمانات لكل سكان المعسكر بحمايتهم من الأذى.

بينما تكثف المفوضية العليا للاجئين جهودها لحل هذه الأزمة بطريقة سلمية بدعم من الاتحاد الأوروبي ، فإن صمت إدارة أوباما يوحي بالتوجس، لقد ازدادت الضغوط على الحكومة العراقية في الأسابيع و الأشهر الأخيرة، حيث اعترفت الأمم المتحدة بسكان أشرف على أنهم لاجئون، وطلبت الدعم الدولي في اعتبارهم من اللاجئين ، رد مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي على هذا الطلب من خلال تعيين ممثل خاص حول القضية و طالب بمشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد بالموافقة على نقل عدد من سكان المعسكر .

حان الوقت للولايات المتحدة كي تلعب دورا فاعلا في هذه القضية، فهي قد دخلت العراق في مهمة تدعى " مهمة تحرير العراقيين "، فعليها أن تتدخل الآن لحماية هذه المجموعة الإيرانية من الأذى ،المهمة سهلة الآن، و على الرئيس أوباما أن يطالب علنيا بإلغاء الموعد النهائي لإغلاق المعسكر ، و أن تسمح الحكومة العراقية لمفوضية اللاجئين بتنفيذ عملها الخاص بمنح صفة اللجوء، و الدعوة إلى تأسيس قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل حماية المعسكر، و العمل الفاعل مع شركائها الأوروبيين لدعم نقل سكان المعسكر إلى دول تضمن سلامتهم.

أقل ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة اليوم هو دعم الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي في مساعيهم لحماية هؤلاء الإيرانيين الذين قدمت لهم الولايات المتحدة الكثير من الضمانات ،

و يجب أن يكون آخر إجراءات الإدارة الأميركية في العراق هو التمسك بحقوق هذه المجموعة و حمايتها من براثن المستبدين في طهران .

■ ترجمة المدى